● أخبار قصيرة

إنتاج الصلب في إيران يتجاوز ٢٥ مليون طن

أظهرت بيانات الإتحاد العالمي للصلب تسجيل إنتاج إيران ٢٥/١ مليون طن في ١٠ أشهر، من مطلع يناير/كانون الثاني حتى نهاية أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٣.
وأشارت البيانات، المنشورة يوم الأحد، إلى أن الإنتاج العالمي من الصلب بلغ ١/٥٦٧/٣٠٠ مليار طن بانخفاض ٠/٢ بالمئة عن الفترة المناظرة ٢٠٢٢.
وذكرت أن إنتاج الصلب في ايران خلال شهر أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٣ بلغ ٣/١ مليون طن لتحافظ بذلك على الترتيب العاشر بين كبار المنتجين.

العلاقات الصينية-الإيرانية وصلت إلى نقطة إنطلاق تاريخية

ذكر رئيس جمعية الصداقة الصينية أن الصين وإيران دولتان تتمتعان بحضارة عريقة، وقال: إن العلاقات الصينية -الإيرانية وصلت إلى نقطة انطلاق تاريخية جديدة.
وقال يانغ ون مينغ، رئيس جمعية الصداقة الصينية مع الدول الأخرى، خلال الاجتماع السنوي المشترك الرابع عشر لجمعيات الصداقة الإيرانية: إن العلاقات بين الصين وإيران تتحرك دائماً إلى الأمام.
وذكر: أنه في مواجهة الوضع المعقد للتغيرات العالمية وتغيرات العصر والتغيرات التاريخية، تدعم الصين وإيران بعضهما البعض.

إرسال مشروعي قانونين عاجلين لتمويل صناعة الكهرباء للبرلمان

أعلن نائب رئيس الجمهورية للشؤون البرلمانية عن إرسال الحكومة مشروعي قانونين عاجلين لتمويل صناعة الكهرباء إلى مجلس الشورى الإسلامي.
وقال محمد حسيني: إنه من أجل توفير الموارد المالية للشركات في مجال صناعة الكهرباء من خلال تسوية جزء من ديون الحكومة لشركة "توانير" بالفرق بين سعر التكلفة وسعر بيع الكهرباء قدمت الحكومة مشروع قانون عاجل الى مجلس الشورى الاسلامي.
وحول أهمية مشروع هذا القانون، قال حسيني: وفقاً لقانون حماية صناعة الكهرباء في البلاد المعتمد عام ٢٠١٥، يجب على الحكومة توفير الاعتماد اللازم لدفع الفرق بين سعر بيع الكهرباء مع سعر التكلفة، وكذلك الإعفاءات القانونية المطبقة على تكاليف التاسيسات الفرعية ودفعها الى وزارة الطاقة.
وأضاف: إذا تمت الموافقة على هذه الفقرة وإضافتها إلى قانون الموازنة، فان الحكومة ستكون ملزمة بإصدار ثلاثمائة ألف مليار ريال من جميع أنواع السندات المالية الإسلامية بما فيها سندات الخزينة الإسلامية في أوقات محددة، وبموافقة وزارة الطاقة سيجري تسليم جزء من ديون الحكومة لدائني صناعة الكهرباء.

خسائر فادحة للاقتصاد الإسرائيلي بسبب عملية «طوفان الأقصى» (اسوشيتدبرس)

ويهوي بمبيعات المساكن

«طوفان الأقصى» يُغرق الإقتصاد الإسرائيلي الهشّ

الوفاق/ وكالات

يبدو أن الإقتصاد الصهيوني الهش معرضاً لمزيد من الإنهيار في الأيام التالية وكل دعائم الاقتصاد في مرمى تأثيرات الحرب.
وقد شهد الشيكل تراجعاً كبيراً أمام الدولار ليصل سعرف الصرف إلى ٤/٠٨ شيكل/ دولار أثناء الحرب، وحاول بنك "إسرائيل" المركزي ضخ نحو ٤٥ مليار دولار في محاولة لتحقيق استقرار في سعر صرف الشيكل؛ لكن محاولته أخفقت. كما تراجعت القيمة السوقية لبورصة تل أبيب بنحو ٢٥ مليار دولار بداية العدوان، كما تراجعت أسهم كبرى بنوك "إسرائيل" بنحو ٢٠٪. وشهد مؤشر بورصة تل أبيب تراجعات قدّرت بنحو ١٥٪ خلال العدوان على غزة، كما تراجعت أسهم شركات إسرائيلية بنحو ٣٥٪ مقارنة بفترة ما قبل العدوان.
وعلى جانب الأمن الغذائي، فان "إسرائيل" تعتمد بشكل كبير على "أراضي المستوطنات" في غلاف غزة كمصدر زراعي هام، حيث ٧٥٪ من الخضار في "إسرائيل" تأتي من هذه الأراضي، إضافة إلى خسائرها من مزارع الدواجن والمواشي والأسماك، ما عرض أمنها الغذائي الزراعي للخطر.
وتدرس "إسرائيل" إعادة عدد من جنود الاحتياط لتحريك الإقتصاد الإسرائيلي ومنعه من الانهيار؛ لكن ذلك يعتمد على سير الحرب وما تواجهه قوات الاحتلال من مقاومة شرسة في قطاع غزة.
ولا يمكن تجاهل المخلفات للحرب التي انعكست على الجانب النفسي لدى أصحاب المصالح التجارية، إضافة إلى تعطل أعمال جنود الاحتياط وما نجم عنه من تجميد مخططات تأسيس وإقامة مشاريع تجارية بسبب حالة الحرب والترقب.

نصف الشركات تأثرت بشكل مباشر

وأشار خبراء اقتصاديون في "إسرائيل" إلى أن ٥٠٪ من الشركات تأثرت بشكل مباشر بسبب العدوان، و٥٠٪ منها انخفضت نسبة المبيعات لديها حوالي ٥٠٪. أضف لذلك إجازات العمال التي لم يتضح بعد آلية التعامل معها، وإن كانت مدفوعة الأجر أم ماذا؟ وإلى متى؟ حالة من الفوضى تعيشها الشركات الإسرائيلية في ظل الأحداث الحالية.
بشكل عام يبدو الاقتصاد الاسرائيلي هشاً معرضاً لمزيد من الانهيار في الأيام التالية وكل دعائم الاقتصاد في مرمى تأثيرات الحرب، حيث من الطبيعي أن ماكان قبل الحرب لن يعود كسابق عهده، وبالتالي سيكون تعافي اقتصاد الاحتلال مرهوناً بعدة عوامل، معظمها قائم على نهاية المطاف، وحجم التحكم في الغريزة الدموية لقادة الاحتلال التي ستقودهم لمزيد من الخسائر.

تراجع مبيعات المساكن

هذا وتراجعت مبيعات العقارات السكنية في السوق الإسرائيلية بشكل كبير منذ عملية "طوفان الأقصى"، وسط إقبال ضعيف على المدن الواقعة ضمن نطاق صواريخ المقاومة الفلسطينية، جاء ذلك وفق بيانات صادرة عن مكتب الإحصاء الإسرائيلي.
وهوت مبيعات العقارات السكنية في مدينة عسقلان بنسبة ٧٨٪ عن المتوسط الشهري بعدد ٥٣ صفقة، مسجلة أعلى نسبة تراجع بين المدن الإسرائيلية. بينما جاءت مدينة تل أبيب في المرتبة الثانية، كأعلى المدن الإسرائيلية تراجعاً في مبيعات عقاراتها السكنية بنسبة هبوط بلغت ٦٥/٦٪ بعدد ٥٣ عقاراً سكنياً.
وتعاني تل أبيب منذ أكثر من عام من انخفاض حاد في عدد المنازل المباعة، ويرجع ذلك، من بين أمور أخرى، إلى أزمة التكنولوجيا الفائقة وارتفاع أسعار الفائدة، التي لا تسمح للمشترين المحتملين بدفع الأسعار المرتفعة هناك، وجاءت الحرب لتزيد من تراجع بيع المساكن فيها، حيث كانت المدينة أحد الأهداف الرئيسية لصواريخ المقاومة الفلسطينية.
وفي القدس المحتلة، تم بيع ١٧٤ منزلاً، بنسبة تراجع بلغت ٤٧٪ عن المتوسط الشهري، وهو أعلى رقم بيع من حيث العدد منذ اندلاع الحرب بين مختلف المدن الإسرائيلية.
وتأتي حيفا في المركز الثاني، كأعلى المدن بيعاً بعد القدس، حيث تم بيع ١٤٨ منزلاً منذ بداية الحرب، بانخفاض ٤٨/٢٪ عن المعدل الشهري. تليها بيتح تكفا بـ١١٤ صفقة بتراجع ٢٢/٤٪ عن المتوسط الشهري، ثم بئر السبع بـ٨٤ صفقة بتراجع ٦٨/٥٪ عن المتوسط الشهري، ونتانيا بـ٧٨ صفقة بتراجع ٤٢/٦٪ عن المتوسط الشهري، ثم حولون بـ٦٣ صفقة بانخفاض ٧٣/٤٪ عن المتوسط الشهري.
وجرى في أسدود إتمام ٥١ صفقة بانخفاض ٦٥/٨٪ عن المتوسط الشهري، وريشون لتسيون بـ٤٥ صفقة بانخفاض ٦٨/٥٪ عن المتوسط الشهري.
ولن يؤدي وقف الحرب -وفق التقديرات- إلى تعافي سوق الإسكان، فذلك يعتمد على تعافي الاقتصاد بشكل عام الذي تضرر كثيراً جراء العدوان على غزة وما تبعها من تداعيات.

خبراء إقتصاديون صهاينة أشاروا إلى أن ٥٠٪ من الشركات تأثرت بشكل مباشر بسبب العدوان على غزة، و٥٠٪ منها انخفضت نسبة المبيعات لديها حوالي ٥٠٪

بهدف تطوير التعاون والتفاعل البنّاء

الإجتماع التاسع للجنة التعاون الإقتصادي الإيرانية-القطرية سيعقد في طهران

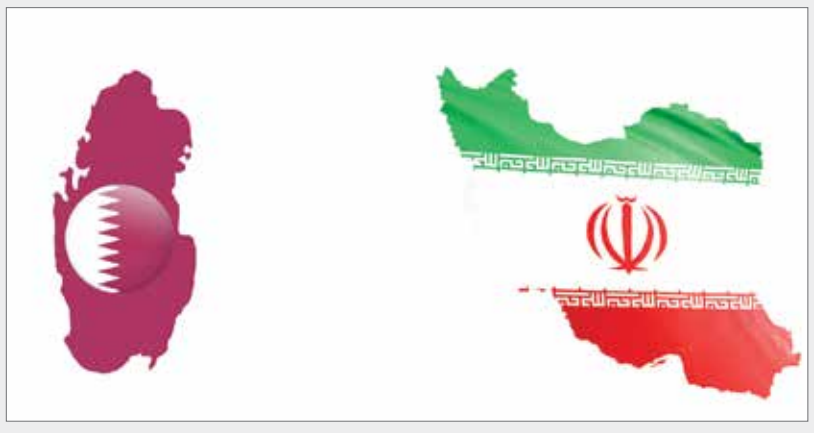

سيعقد في طهران الإجتماع التاسع للجنة التعاون الإقتصادي المشتركة الإيرانية - القطرية بهدف تطوير التعاون الاقتصادي والتفاعل البناء بين إيران وقطر.
ووفقاً لوزارة الطاقة الإيرانية، سيعقد الاجتماع التاسع للجنة التعاون الاقتصادي المشتركة الإيرانية القطرية في طهران من ٩ إلى ١١ كانون الأول/ ديسمبر برئاسة وزير الطاقة رئيس لجنة التعاون الاقتصادي المشتركة بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية وقطر علي أكبر محرابيان.
ويعقد هذا الاجتماع سنوياً لتطوير التعاون الاقتصادي والتفاعل البناء بين إيران وقطر، وسيتم من خلاله اتخاذ خطوات جديدة وفعالة لتطوير وتعميق علاقات الصداقة بين البلدين.
وتتكون هذه اللجنة من أربع لجان متخصصة، وهي: لجنة التجارة (التجارة والصناعة والغرف التجارية والمصارف والجمارك والتأمين)، ولجنة البنية التحتية (الطرق والتنمية الحضرية والزراعة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعمل)، واللجنة الاجتماعية والثقافية (السياحة والحرف، الصحة، العلوم والأبحاث، القضاء والقانون)، ولجنة الطاقة (المياه والصرف الصحي والكهرباء والغاز والبيئة).
وسيكون هناك ١٧ ممثلاً في اللجنة التجارية المتخصصة، و٦ ممثلين في لجنة البنية التحتية، و٧ ممثلين في لجنة الطاقة، و١١ ممثلاً في اللجنة الاجتماعية على مستوى المديرين العامين من كافة الجهات الحكومية، وستتم مناقشة المذكرات والإتفاقيات بين البلدين وتبادلها وتوفير الأسس اللازمة للمضي قدماً في الإتفاقيات والإجراءات العملية.
وفي العام الماضي، ترأس وزير الطاقة الايراني، بصفته رئيساً للجنة التعاون الاقتصادي المشتركة الإيرانية – القطرية، وفداً مكوناً من كبار مدراء الأجهزة التنفيذية ورجال الأعمال والناشطين الاقتصاديين الى قطر لعقد الدورة الثامنة للجنة التعاون الاقتصادي المشترك بين إيران وقطر.
وفي قمة التعاون الاقتصادي المشتركة الثامنة بين البلدين، التي عقدت في الدوحة في ٦ تموز/ يونيو من العام الماضي، تم التعاون الثنائي على شكل خمس لجان، وهي: اللجنة الاقتصادية والتجارية والصناعية، واللجنة المالية والمصرفية، ولجنة النقل وتكنولوجيا المعلومات، واللجنة العلمية والصحية والثقافية والرياضية والسياحة، ولجنة المياه والطاقة، وتم اتخاذ الخطوات العملية لتنفيذ الإتفاقيات التي أقرتها القمم الماضية والإتفاقيات الجديدة.
تجدر الإشارة إلى أن من أهم استراتيجيات حكومة آية الله إبراهيم رئيسي في مجال السياسة الخارجية هو تطوير العلاقات مع دول الجوار، ولذلك تم التحضير لعقد الاجتماع التاسع للجنة التعاون الاقتصادي المشتركة بين إيران وقطر في طهران.

زيادة الإنتاج في صناعة النفط ثمرة إستثمارات الحكومة

قال وزير النفط: إن زيادة الإنتاج في صناعة النفط هي ثمرة إستثمارات الحكومة في حقل بارس الجنوبي في العامين الماضيين، مما أدى إلى زيادة ضغط الغاز وتطوير بعض الحقول.
وعقد صباح الأحد، إجتماعاً لمتابعة الأوضاع الاقتصادية في البلاد، بحضور رئيس الجمهورية آية الله إبراهيم رئيسي وأعضاء الفريق الاقتصادي للحكومة.
وفي هذا اللقاء، قدم جواد أوجي تقريراً عن وضع الطاقة في ظل دخول فصل الشتاء. وأشار أوجي إلى أنه سيتم إنتاج ٣٠ مليون مترمكعب من الغاز هذا العام أكثر من العام السابق، وأكد: رغم تحسن ظروف الإنتاج ولكن بسبب الثغرات الماضية لا نزال نعاني من غياب التوازن في هذا المجال، ولا يزال الاقتصاد في الاستهلاك على جدول الأعمال.
وأعلن وزير النفط ضرورة ترشيد استهلاك الطاقة في جميع المراكز والبيوت، وقال: إن هناك استعداداً لتحسين أداء محركات التدفئة لجميع المجمعات السكنية مجاناً بهدف ترشيد استهلاك الطاقة.

الترانزيت في إيران يشهد نمواً بنسبة ٢٨/٢٪

أعلن نائب وزير الطرق والتنمية العمرانية أن الترانزيت في البلاد، خلال الأشهر الثمانية من العام الحالي الإيراني، شهد نمواً بنسبة ٢٨/٢ بالمائة.
وقال شهريار أفندي زادة: بحسب الإحصائيات المتوفرة بوزارة الطرق والتنمية العمرانية، في الأشهر الثمانية من العام الجاري، تم نقل إجمالي ٩ ملايين و٤٥٨ ألفاً و٨٦٢ طناً من البضائع من البلاد، بزيادة قدرها ٢٨/٢٪ مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.
وذكر أفندي زادة: أنه في الشهر الماضي، تم تسجيل ترانزيت مليون و٥٤١ ألفاً و٨٤٩ طناً من السلع، وارتفع الترانزيت من البلد بنسبة ٦/٨٤٪ مقارنة بنفس الفترة في عام ٢٠٢٢. وتابع: خلال هذه الفترة، ازداد ترانزيت المنتجات البترولية وغير النفطية بنسبة ٤٨/٧٪ و٢٠/٨٪ مقارنة بنفس الفترة من عام ٢٠٢٢.
وقال نائب وزير الطرق: بلغت حصة النقل البري ثمانية ملايين و ٥٢٠ ألفاً و٨٦٢ طناً، وحصة النقل بالسكك الحديد ٩٣٨ ألف طن.